

ويلاحظ ان التخوف من المشكلة الديموغرافية كبير للغاية ، ويتم عن قلق عميق لدى الاسرائيليين ، نابع من صلب عقيدتهم الصهيونية حول وجوب « نقاء » الدولة اليهودية ، بشريا وثقافيا واجتماعيا ، ويذكرنا بالتالي بمعارضتهم الشديدة لمشروع الدولة العلمانية الذي طرحته م.ت.ف كحل للمشكلة الفلسطينية .

تقويض اسرائيل « من الداخل »

ليس القلق من الخطر الديموغرافي هو الناحية الوحيدة التي تقلق بال الاسرائيليين في ظل الحكم الذاتي . بل ان هنالك تخوفا ايضا من خطر النضال السياسي والعسكري الذي يمكن ان يمارسه الفلسطينيون في ظل الادارة الذاتية ، مما قد يؤدي الى بروز احتمالين : قيام دولة ثنائية القومية بكل معنى الكلمة ، كما يفرض الواقع الديموغرافي ، او دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهما احتمالان مرفوضان لدى معظم الاسرائيليين حاليا . ويراهن اصحاب مشروع الحكم الذاتي على استخدام « قوة الجيش الاسرائيلي الضاربة » ضد الفلسطينيين في الداخل وقمع اي تمرد من جانبهم ، خصوصا اذا حاولوا اعلان دولتهم المستقلة ، كما ان الجيش الاسرائيلي ، على حد تعبير دايان ، سيمنع « الالاف من اللاجئين من العودة الى تلك المناطق » (٤٢) . ويبدو ان هذا بالذات ما بات يخشاه معظم الاسرائيليين ، اي ان تتحول الضفة الغربية وغزة الى « بانتوستان » حقيقي ، ومسرح لاعمال القمع السياسي والعسكري ، مما قد يضطر الفلسطينيين الى ابداء مقاومة شرسة قد تضر بمصالح اسرائيل ، خصوصا على صعيد الرأي العام الدولي . وقد تؤثر تلك المقاومة ، ان اشتدت وتشعبت ، على معنويات الاسرائيليين — ايضا ، بحيث تؤدي الى تحول في نظرهم الى الفلسطينيين ، والتفكير بحلول اخرى يمكن ان ترضي هؤلاء ، حتى وان كان المطلب اقامة دولة فلسطينية . ورغم ان هذا الامر يبدو من قبيل التوقعات ، وحدوثه يتعلق بمدى كبير بحجم النشاط الفلسطيني في الداخل على مختلف الاصعدة ، وليس على الصعيد العسكري والسياسي فقط ، فان قطاعات من الاسرائيليين تخشى وقوعه ، ان نفذ مشروع الحكم الذاتي .

ان مشروع الحكم الذاتي يمنح سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، مثلا ، حق الحصول على الجنسية الاسرائيلية او الاردنية . ويعتقد الاسرائيليون ان اعدادا كبيرة من اولئك السكان ستفضل الجنسية الاسرائيلية ، فربما يحق لهم عندئذ المطالبة بممتلكاتهم في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ ، او شراء ارض داخل اسرائيل نفسها . ومن السهل التقدير ماذا سيحدث في اسرائيل عندما ينتقل ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ الف عربي من المناطق للسكن فيها ، بعد عشر او خمس عشرة سنة ، في حال حصولهم على الجنسية الاسرائيلية . ليس هنالك ادنى شك في ان زعماء م.ت.ف ، بعدما ايقنوا ان ليس ثمة احتمال لان يحظى الفلسطينيون بالاستقلال ، سيحاولون خرق التوازن السياسي في اسرائيل — من الداخل . وليست هذه فكرة جديدة ، فقد كتب حولها الكثير من الخبراء الايديولوجيين وحتى زعماء عرب . . . ان من يرغب ، بواسطة الحكم الذاتي ، بالاحتفاظ بالضفة الغربية باي ثمن ، سيجابه مع مر السنين دولة ثنائية القومية « (٤٤) » .

وعلق شمعون بيريس على هذه النقطة بقوله : « ان منح امكانية الاختيار بين الجنسية الاسرائيلية وبين الجنسية الاردنية ، سيؤدي الى عدم اصدار الجواز الاردني ابدا في قطاع غزة على الاقل . وسيكون هذا بمثابة تلميح للاجئين باثمة (بواسطة اختيار